خسائر كبيرة تنتظر الشركات مع قانون الضرائب بمصر

البورصة المصرية

تشهد مصر تحركات واسعة من جمعيات سوق المال المصرية حاليا تستهدف تراجع الحكومة عن تطبيق قانون الضرائب على البورصة بصورته الحالية مع وضع مقترحات - من وجهة نظر السوق - ستكون أفضل للبورصة وأيضا للعائد المتوقع من الضرائب.

وتحولت القضية بالنسبة للعاملين في البورصة إلى قصة حياة أو موت في ضوء توقعات البعض بقيام عدد كبير من شركات السمسرة العاملة في السوق بالتقدم بطلبات لوقف النشاط نتيجة للخسائر التي منيت بها الفترة الماضية في ظل أحجام تعاملات لا تتخطى 300 مليون جنيه يوميا.

وشملت التحركات حتى الآن لقاء المهندس إبراهيم محلب رئيس الحكومة المصرية مع عدد من العاملين في السوق. وقد أكد محمد ماهر رئيس شركة برايم القابضة للعربية أنه تم عرض الأسباب الحقيقية لأزمة البورصة المصرية، والتي تمثلت في ضرورة اتخاذ إجراءات تحفيزية للمستثمرين، وكذلك سرعة حل المشكلات التي تواجه المستثمرين العرب والأجانب خاصة فيما يتعلق بضريبة أرباح البورصة.

وأضاف ماهر أن اللقاء شهد تجاوبا كبيرا من رئيس الوزراء وتم تقديم مقترحات بديلة لقانون الضرائب لرئيس الوزراء، أبرزها إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية واستبدالها بضريبة الدمغة على التعاملات بنسبة 1ر0 في المئة وسيكون لها عائد أكبر على خزانة الدولة، بالإضافة إلى تعديل ضريبة التوزيعات لتصبح 5% على الشركات المقيدة و10% على غير المقيدة بالبورصة، مع حل مشكلات طرق تحصيل الضريبة من الأجانب.

وتواترت أنباء أيضا عن اجتماع اليوم بين رئيس الحكومة ووزيري المالية والتعاون الدولي لبحث الأزمة وما يمكن اتخاذه من إجراءات لحل أزمة البورصة. وفي نفس الوقت هناك اجتماع غدا الخميس بين رئيس البورصة وشعبة الأوراق المالية لبحث الأزمة أيضا والخروج بمقترحات يتم تقديمها للحكومة المصرية.

هذه التحركات تطرح تساؤلا حول إمكانية تراجع الحكومة عن الضرائب بصورتها الحالية والاستجابة لمطالب السوق؟ غير أن الآمال كبيرة لدى العاملين في السوق في ضوء أرقام التعاملات الحالية وأيضا الانخفاضات القوية التي شهدتها المؤشرات وأيضا في ضوء تحديات المنافسة مع أسواق المنطقة خاصة مع قرب السماح للأجانب بالتعامل في السوق السعودي.

وقال ياسر المصري نائب رئيس شركة العربي الإفريقي الدولي للأوراق المالية، إن تجميد القانون حاليا أمر ضروري لمصلحة السوق وعدد كبير من العاملين فيه حيث إنه في حال استمرار الوضع الحالي سيكون الحل قيام الشركات الصغيرة بتجميد النشاط.

واتفق أحمد شحاتة رئيس البحوث بشركة النوران لتداول الأوراق المالية مع الرأي السابق، مؤكدا أن حصيلة الضرائب بالصورة الحالية لن تكون مجدية للحكومة وفي نفس الوقت ستقضي على صناعة كاملة، مشيرا إلى أن بعض شركات السمسرة بدأت بالفعل في تقليص عدد العاملين فيها.

ولا يزال الترقب والأمل حالة تسيطر على العاملين في السوق المصرية في انتظار قرار من رئيس الحكومة يراعي مصلحة البورصة المصرية والعاملين فيها.

بن كيران: مؤشر الدين الإجمالي الخارجي للمغرب ارتفع إلى 59.7 في المئة

عبد الإله بن كيران

قال رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بن كيران ان الحكومة الحالية جعلت من استرجاع التوازنات المالية أولوية كبيرة للغاية.وفي جلسة الأسئلة الشهرية المخصصة للدين العمومي في مجلس النواب (الغرفة الأولى) أوضح رئيس الحكومة ان المديونية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستوى عجز الميزانية، وان اللجوء إلى الاستدانة عند الضرورة لا يشكل إشكالا في حد ذاته، شريطة التحكم في صرف التمويلات التي تمت تعبئتها لتسخيرها لتمويل الاستثمارات المنتجة، علما ان اللجوء إلى الاستدانة يخضع للترخيص من قبل البرلمان كمؤسسة تشريعية، في اطار قانون المالية الذي يحدد سقفا للدين الخارجي لا يمكن تجاوزه - بحسب وكالة الأنباء الألمانية-.

واضاف بن كيران ان مؤشر الدين الإجمالي الخارجي شهد ارتفاعا انطلاقا من سنة 2010 ليصل الى حدود 59.7 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي نهاية عام 2012، ثم 63.5 في المئة عام 2013،وهو الارتفاع الذي يأتي في ظروف اقتصادية تميزت بارتفاع كبير في اسعار المواد الأولية والأساسية وتفاقم الأزمة المالية العالمية، ما دفع الحكومة الى التوجه لإنعاش الطلب الداخلي والرفع من الاستثمار لتعويض تراجع الطلب الخارجي الموجه للمملكة.

وقال رئيس الحكومة ان المستوى الحالي المديونية يعد بعيدا عن الخط الأحمر الذي حدده صندوق النقد الدولي عند 70 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي. و كشف بن كيران عما اسماه استراتيجية الحكومة في التحكم في الدين العمومي، موضحا انه كان لابد من مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية وإصلاح نظام المقاصة والإصلاح الضريبي، وهي إصلاحات مكنت الحكومة من تقليص عجز الميزانية من 7 في المئة من اجمالي الناتج الداخلي سنة 2012 إلى 5.2 في المئة عام 2013 وإلى 4.2 سنة 2014 .

أزمة اقتصادية جديدة تهدد أمريكا

تواجه الولايات المتحدة مخاطر اقتصادية شبيهه بتلك التي حدثت في سبتمبر من عام 2008، وذلك بعد منح بنوك كبرى قروضا عالية المخاطر دون خضوعها للمحاذير اللازمة. ونبه خبراء اقتصاد نقلت عنهم مؤسسة «ماركت وتش» المعنية بالاقتصاد العالمي قولهم، إن معظم الأزمات المالية الكبرى التي مرت بها الولايات المتحدة كانت تبدأ في أغلبها بوقوع البنوك الكبرى في مشكلات ضخمة تؤدي إلى انهيارها في نهاية المطاف. وأشار هؤلاء إلى أنه عندما يتعرض قطاع البنوك لأزمات واضطرابات فإن ذلك يقود بالضرورة إلى شح الائتمان وبالتالي تقليص الموازنات المخصصة لتمويل المشروعات مما يؤثر بالتتابع على باقي القطاعات الاقتصادية للدولة.

وفي حال حدوث أزمة مالية بالبنوك الأمريكية فإن ذلك سيؤثر مباشرة على حاملي أسهم هذه البنوك في بورصة وول ستريت مما سيؤدي بالضرورة إلى هبوط حاد للبورصة بشكل عام. ويرى الخبراء أن رؤوس الأموال التي يتم إعلانها من قبل البنوك والمسئولين تكون في أغلب الوقت مضللة وغير دقيقة لأنها تتضمن الضريبة المؤجلة والأصول والممتلكات. وحذر هؤلاء من مخاطر أزمة اقتصادية جديدة بالولايات المتحدة «مضيفين » في حال حدوث أزمة مالية جديدة فإن عواقبها ستؤدي إلى نتائج مشابهة لنتائج الأزمة المالية في سبتمبر 2008 منها انحسار أعداد كبيرة من الوظائف وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة فضلا عن إهدار أصول واستثمارات تقدر قيمتها بآلاف المليارات وتدني معدلات النمو الصناعي وإجمالي الناتج المحلي ككل مع تقلبات قيمة الدولار الأمريكي وبالتالي تهاوي معظم البورصات العالمية.

ومن الآثار المتوقعة أيضا لهذه الأزمة في حال حدوثها بالنسبة للتجارة العالمية هو انكماش الطلب على الواردات وتضاؤل الصادرات وذلك سيكون نتيجة لنقص القوة الشرائية بالعالم. وفي حال استمرار قطاع البنوك بالولايات المتحدة في سياسته غير الحذرة- حسب خبراء - وعدم إيجاد التوازن المطلوب بين حجم الديون ورؤوس الأموال لديه فقد تواجه واشنطن تقلبات حادة في القطاع المصرفي وتراكم الخسائر المالية مما سيؤدي إلى تقييد حجم الائتمان المتاح للتجارة الخارجية.

تابعة لـ «بيت الطاقة» توقع عقد خدمات لصالح «نفط الكويت» بقيمة 4.8 ملايين دينار

قالت شركة بيت الطاقة القابضة (بيت الطاقة)، إن إحدى شركاتها التابعة وقعت عقد مشروع مع شركة «نفط الكويت» لتقديم خدمات الدعم الفني لخطوط أنابيب مشروع جنوب شرق الكويت، بقيمة تبلغ 4.77 مليون دينار (نحو 15.8 مليون دولار أمريكي).

وقالت «الشركة» في بيان إلى سوق الكويت للأوراق المالية، إن شركة خليفة دعيج الدبوس وإخوانه المحدودة «كي دي دي بي» والتابعة لها بنسبة 90%، وقعت العقد مع شركة «نفط الكويت»، حيث ستكون مدة تنفيذ المشروع 5 سنوات، فيما سيبدأ العمل بالعقد أول يونيو 2015.

وأشارت إلى أن الأثر المتوقع على الوضع المالي لشركة «بيت الطاقة القابضة» هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 9% من إجمالي قيمة المناقصة.

كما أشارت إلى أن نسبة هامش الربح تقديرية وغير ثابتة وتتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع، ومدة التنفيذ ونسب الإنجاز ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع. وتتخصص «الشركة» في شراء وإدارة استثمارات في قطاع الطاقة بما يشمل: المواد الهيدروكربونية، والطاقة الكهربائية، وما يتعلق بها من مصادر، بالإضافة للقيام بأعمال أخرى.

ويبلغ رأسمال «الشركة» 75 مليون دينار، موزعاً على 750 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

هيئة أسواق المال تشارك في اجتماع «الأيسكو» بالقاهرة

شاركت هيئة أسواق المال الكويتية في الاجتماع السنوي للجنة الأسواق الواعدة والناشئة إحدى اللجان التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) في القاهرة.وقالت الهيئة في بيان صحافي إن المشاركة في هذا الاجتماع السنوي عني بالوقوف على أبرز التطورات في التشريعات المنظمة لأسواق المال العالمية ومن شأنه دعم تبادل الخبرات بين الجهات الرقابية المنظمة لأسواق المال العالمية والأسواق الناشئة.

وأكدت الهيئة سعيها الى الانضمام إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) موضحة أن الاجتماع عقد على هامشه أمس مؤتمر مفتوح بعنوان (تسريع نمو وتطور أسواق المال الناشئة) حضره الخبراء الاقتصاديون والعاملون في هذا المجال وتناول كيفية تطوير الأسواق الآجلة والمشتقات في الدول الناشئة وأفضل الممارسات في مجال صناديق المؤشرات وتنشيط سوق أدوات الدخل الثابت.ولفت الى أن وفدها الى الاجتماع ترأسه نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال مشعل العصيمي ومدير مكتب العلاقات الدولية خالد القيص.وتأسست منظمة (الأيسكو) عام 1974 ومقر أمانتها العامة بالعاصمة الاسبانية مدريد وتعد الأهم عالميا في وضع أسس وقواعد عمل الأسواق المالية والمعايير التي تسعى كل دولة الى الالتزام بها بهدف ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق وتشمل عضوية المنظمة نحو 95 في المئة من الأسواق المالية في العالم.من جانبها تأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا لقانون رقم 2010/7 الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 والمعدل بالقانون رقم 2014/108 وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

نمو الأرباح الفصلية لـ «أسمنت الشارقة» 23 %

قالت شركة «الشارقة للاسمنت والتنمية الصناعية»، SCIDC، مدرجة بسوق أبوظبي المالي، إنها سجلت نمواً في صافي أرباحها خلال الربع الأول من العام 2015.

وأضاف بيان الشركة على موقع السوق، انها حققت أرباحاً صافية بلغت 11.23 مليون درهم (3.05685 مليون دولار أمريكي)، مقابل 9.13 مليون درهم (2.48522 مليون دولار) بزيادة 23%.

وكشفت البيانات المالية للشركة لعام 2014 نمو صافي الأرباح، بنسبة 26.5% إلى 62 مليون درهم، مقابل 49 مليون درهم في عام 2013.

وكانت الجمعية العمومية للشركة قد وافقت على توزيع أرباح نقدية بنسبة 7.5%، بقيمة 41.47 مليون درهم، بواقع 7.5 فلس لعام 2013.

وتعمل «الشركة» في صناعة وتوريد الأسمنت، وأكياس الورق، بالإضافة إلى استخراج الحجر الكلسي، وحجر الغرين من محاجرها في الشارقة. وتستثمر «الشركة» فائض أموالها في شراء أسهم وعقارات.

مؤسسة البترول تقرر رفع أسعار غاز البروبان والبيوتان 5 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية إنها قامت برفع أسعار غاز البترول المسال (البروبان والبيوتان) لشهر مايو القادم، بنحو 5 دولارات.

وأوضحت «المؤسسة» أن غاز البروبان سيباع بـ 465 دولارا أمريكيا للطن المتري الواحد، خلال مايو المقبل، بارتفاع 5 دولارات، مقارنة بشهر أبريل 2015، الذي سجل 460 دولارا.

وأضافت، أن غاز (البيوتان) سيباع ب 475 دولارا أمريكيا للطن المتري الواحد، خلال مايو المقبل، بارتفاع خمسة دولارات، مقارنة بابريل الذي سجل 470 دولارا.

ويستخدم غاز البروبان والبيوتان، في صناعة البتروكيماويات، إضافة إلى استخدامات أخرى كوقود للطبخ، وفي مجالات التدفئة، وغيرها من الاستخدامات المختلفة.

وتتأثر أسعار الغاز بأسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا أو انخفاضا، والتي تعد المحدد الرئيسي لأسعار هذه المواد، إضافة إلى تأثرها بارتفاع وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، ولأسباب أخرى منها أيضا كالجيوسياسية، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية.

«زين العراق» تحصل على موافقة هيئة الأوراق المالية للإدراج بالبورصة العراقية

شركة زين العراق

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة (زين)، المدرجة بالسوق الكويتي ، أن شركة زين العراق وهي شركة تابعة لمجموعة زين بنسبة ملكية تبلغ 76%، تقدمت بطلب إلى هيئة الأوراق المالية العراقية لإدراج اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية.

وأضافت في بيان إلى سوق الكويت للاوراق المالية، انها حصلت على موافقة هيئة الأوراق المالية العراقية بالإدراج في السوق العراقي، فيما ستقوم باستكمال بعض المتطلبات الأخرى خلال الأسابيع القادمة. وكان مصدر مسؤول بالبورصة العراقية أكد، الأسبوع الماضي، أن شركة زين العراق للاتصالات، تقدمت بالفعل بطلب لإدراج اسهمها بالبورصة العراقية.

وأضاف «المصدر» الذي فضل عدم ذكر اسمه في اتصال هاتفي لـ«مباشر»، انه من المحتمل أن ترد البورصة بقرارها إلى الشركة خلال الأسبوع المقبل.

«أموال» توقع عقد استشارات مالية

قالت أموال الدولية للاستثمار (AMWAL)، إنها قامت بتوقيع عقد استشارات مالية، وستكون الإيرادات الناتجة عن هذا العقد قرابة 380 الف دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2015، بحسب بيان نشر على موقع البورصة.

وحققت أرباحاً في فترة التسعة أشهر من العام الماضي بلغت 520.7 الف دينار تقريباً، مقابل خسائر بنحو 152.3 الف دينار لنفس الفترة من عام 2013، بارتفاع في النتائج يُقدر بنسبته بحوالي 442%. وتتخصص «الشركة» في الاستثمار بالقطاعات العقارية، والصناعية، والزراعية، وغيرها، وتأسيس الشركات المتخصصة، وإدارة الأموال والمحافظ المالية والعقارية نيابة عن الغير، والقيام بأعمال أخرى.

ويبلغ رأسمال «الشركة» 18.05 مليون دينار، موزعاً على 180.5 مليون سهم تقريباً، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.